

فضيحة الإنسانية في تاريخ فرنسا الأسود مأساة اللاجئين الجزائريين على الحدود التونسية خلال الثورة التحريرية (١٩٥٤ - ١٩٦٢)

د. الطاهر جبلي

أستاذ التاريخ المعاصر

قسم التاريخ

جامعة تلمسان - الجمهورية الجزائرية



مُلخَص

تعتبر مسألة اللاجئين الجزائريين فضيحة إنسانية في تاريخ فرنسا الأسود حيث شكلت طوال فترة الثورة التحريرية إحدى الفصول الأكثر مأساوية، حيث أفرزت ظروف وتداعيات السياسة الاستعمارية الفرنسية الشرسة في الجزائر، أوضاعًا وتقلبات اجتماعية داخلية في غاية الخطورة والتعقيد، فمنذ الساعات الأولى من اندلاع الثورة وتصاعد وتيرة العمل المسلح، لجأت سلطات الإدارة الاستعمارية إلى تبني سياسية المسؤولية الجماعية ضد الجزائريين، في محاولات يائسة لعزل الثورة عن الشعب الجزائري وفي هذا السياق تفتنت المصالح الفرنسية المضادة لحرب العصابات في ابتكار أحدث الطرق والوسائل الناجعة لاستعادة الأمن والحيلولة دون انتشار عدوى "التمرد" - الثورة- عبر كامل التراب الوطني. وقد انعكس هذا الوضع المتردي بصورة مباشرة على المناطق الحدودية الشرقية بشكل خاص حيث عرفت سيولا من اللاجئين الجزائريين الفارين من سياسة التقتيل والإبادة، والأسر في مراكز التجميع، والمحتشدات، الأمر الذي أدى إلى بروز ما عرف في الأدبيات التاريخية بمأساة اللاجئين الجزائريين في تاريخ الثورة التحريرية حيث شكلت عبئا أثقل كاهل قيادة الثورة طيلة مرحلة الثورة الجزائرية.

كلمات مفتاحية:

الثورة التحريرية، الاستعمار الفرنسي، اللاجئين الجزائريين، تاريخ الجزائر الحديث

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣
تاريخ قبول النشر: ٠٧ يناير ٢٠١٤

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

الطاهر جبلي، "فضيحة الإنسانية في تاريخ فرنسا الأسود: مأساة اللاجئين الجزائريين على الحدود التونسية خلال الثورة التحريرية (١٩٥٤ - ١٩٦٢)" - دورية كان التاريخية، - العدد الرابع والثلاثون، ديسمبر ٢٠١٦، ص ٢٠ - ٢٧.

مُقدِّمة

العصابات في ابتكار أحدث الطرق والوسائل الناجعة لاستعادة الأمن والحيلولة دون انتشار عدوى "التمرد" عبر كامل التراب الوطني. وقد انعكس هذا الوضع المتردي بصورة مباشرة على المناطق الحدودية الشرقية التي عرفت سيولا من اللاجئين الفارين من الإبادة، والأسر في مراكز التجميع والمحتشدات، الأمر الذي أدى إلى بروز مأساة اللاجئين الجزائريين في تاريخ الثورة التحريرية حيث شكلت عبئا أثقل كاهل قيادة الثورة التحريرية وفي هذا الإطار سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على جملة من

شكلت مسألة اللاجئين طوال فترة الثورة التحريرية أحد الفصول الأكثر مأساوية، حيث أفرزت ظروف الحرب الشرسة في الجزائر، أوضاعًا وتقلبات اجتماعية داخلية في غاية الخطورة والتعقيد، فمنذ الساعات الأولى من اندلاع الثورة وتصاعد وتيرة العمل المسلح، لجأت سلطات الإدارة الاستعمارية إلى تبني سياسية المسؤولية الجماعية ضد الجزائريين، في محاولات يائسة لعزل الثورة عن الشعب، وتفتنت مصالحها المضادة لحرب

المستجدات الجديدة التي فرضتها تداعيات الموقف الوجودي من القضية الراهنة خصوصًا، بعد استقلال كل من تونس والمغرب اللتان لم تخفيا تعاطفهما مع الشعب الجزائري في شرعية مطالبه السياسية العادلة، لجأ ضباط أركان الجيش الفرنسي في الجزائر إلى التنديد والتعهد والتهديد، "هذا لا يحتمل كيف نستطيع ضرب المتمردين، إذا كانوا ينسحبون بعد كل عملية إلى الأراضي التونسية أو المغربية؟ يجب علينا أن نتبعهم، علينا احتلال تونس والمغرب، عندها تتوقف الحرب بالتأكيد في الجزائر"، وراح الجنرال ماسو، يهدد بالانتقال إلى تونس لينام منتعلا حذاءه في سرير بورقيبة.^(٧) وتجسدت أولى تلك الخطوات في هذا الاتجاه في العملية التي قام بها سلاح الجو الفرنسي يوم ٨ فيفري ١٩٥٨، بقصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية على الحدود الجزائرية.^(٨)

بعد محاولات فاشلة قامت بها سلطات العدو لوضع قوات دولية على المنطقة الحدودية بين تونس والجزائر، وظهور بوادر فشل الخط المكهرب (خط موريس) منذ الوهلة الأولى لوضع لمسائه الأخيرة لحد من نشاط الثوار، لجأت إلى خطة لا تقل خطورتها عن سابقتها في إطار استراتيجية شاملة للقضاء على الثورة بشتى الطرق، والوسائل التي من شأنها أن تحقق حلم دعاة الجزائر الفرنسية.

وعلى غرار ما درجت عليه السياسة الاستعمارية منذ ١٨٣٠ في الجزائر عمدت الإدارة الفرنسية في محاولة منافية لكل القيم الإنسانية إلى ارتكاب جريمة أكثر بشاعة، شهدتها مدن وقرى القاعدة الشرقية سنة ١٩٥٨، إذ لجأت إلى عملية ترحيل وإخلاء سكان المناطق الواقعة بين خط موريس، والحدود التونسية شرقًا ومن البحر إلى مشارف الصحراء جنوبًا تمهيدًا لجعلها منطقة محرمة.^(٩)

وبناءً على اقتراح من طرف وزير الدفاع الفرنسي شابان دالماس - (CHARBAN DALMAS) في شهر جانفي (يناير) سنة ١٩٥٨ وافق المجلس الوزاري الفرنسي يوم ١٩ فيفري (فبراير) ١٩٥٨ على إيجاد منطقة محرمة جديدة،^(١٠) ولم تخفي السلطات الفرنسية هذه المرة عزمها على إبادة كل شيء، وقد بلغ طول هذه المنطقة "حوالي أربع مائة كلم ويتراوح عرضها من ثلاثين إلى خمسين كلم وتبلغ مساحتها حوالي عشرة آلاف كلم^٢، وهو ما يعادل مساحة ثلاث مقاطعات فرنسية متوسطة، ويمكن تحديد هذه المنطقة التي تتألف من مضيق طويل يمتد من باب البحر إلى مشارف الصحراء جنوبا ويحده غربا سكة الحديد التي تربط عنابة بتبسة، أما من الشرق الحدود التونسية.^(١١)

وقد شملت المنطقة المحرمة الجديدة التي استحدثتها سلطات العدو، عموم الفضاء الجغرافي، لتراب القاعدة الشرقية التي ضمت مدنا ذات نسبة هامة من الأوروبيين، مما دفع

التساؤلات على شاكلة كيف برزت مأساة اللاجئين في تاريخ الثورة التحريرية؟ وكيف كانت وضعيتهم الاجتماعية والصحية؟ وما هو موقف قيادة الثورة من هذه الوضعية المأساوية؟

أولاً: السياسة الإبادة الاستعمارية في مواجهة الثورة التحريرية

مع تطور الأوضاع التي آلت إليها حرب الجزائر، قررت السلطات الفرنسية الشروع في تطبيق إحدى أشكال سياساتها الاستعمارية الجهنمية، فيما يعرف في الأدبيات العسكرية "بالمناطق المحرمة" (ZONES INTERDITE)^(١٢)، حيث لجأت (إلى تفرغ مناطق بكاملها من سكانها نهائيًا ومنعهم من الإقامة فيها والإلقاء بهم في السجون والمحتشدات ومراكز التجميع بعد مصادرة وحرق ممتلكاتهم وتعريض ما بقي منها للقصف المدفعي والجوي لئلا يستخدمه المجاهدون كبنية تحتية تخدم الثورة ماديًا ومعنويًا).^(١٣) وتطورت هذه السياسة بشكل عملي وجدي في شهر ماي سنة ١٩٥٧، حيث شملت معظم مناطق الأوراس في الولاية الأولى، وكذلك الشمال القسنطيني، وجبال الونشريس في الولاية الرابعة إضافة إلى المناطق الحدودية الشرقية، والغربية، ومع قدوم قوات الجنرال شال^(١٤)، تضاعفت المناطق المحرمة واتسعت مساحاتها بعشرات المرات عن السنوات السابقة للثورة التحريرية.^(١٥)

وعن هذه السياسة يوضح الجنرال موريس شال "لقد صدمت خلال زيارتي للنواحي في الجزائر بما يسمى، المناطق المحرمة، هي محرمة على من؟ ليس على جيش التحرير الوطني، على أية حال لقد استوحيت مخططي، من هذه المناطق بالذات لأنها منطلق الثوار إلى السهول، بهدف نصب كمائنهم، ولذا يجب بقاؤنا واستقرارنا فيها، وهو بقاء يتطلب وجود جيش كبير"^(١٦) ودون الاستطراد في هذا الموضوع فإنه يجب الإشارة إلى أن؛ المناطق الشرقية لم تستثن من المخطط الجهنمي العام الذي لجأت إليه الإدارة الاستعمارية، نظرا للدور الفعال الذي أصبحت تقوم به في مزاجتها بين عمليتي الدعم اللوجستيكي والنشاط العسكري على امتداد الحدود الشرقية، بحكم موقعها الاستراتيجي خصوصًا مع مطلع سنة ١٩٥٧، حيث ازدادت حدة النشاط العسكري، عبر الخطوط المكهربة أثناء معارك العبور وعمليات الاختراق والهجمات المكثفة على مراكز العدو، المتواجدة عبر تراب القاعدة الشرقية.

لقد ركزت الإدارة الاستعمارية كل جهودها مع مطلع سنة ١٩٥٨، لخنق الثورة، بقطع خطوط الإمداد العسكري، حيث لجأت قوات الجيش الفرنسي المرابطة في مراكزها العسكرية إلى التحرش ضد الحدود التونسية بدعوى ممارسة "حق التبع" لعناصر جيش التحرير الوطني في الأراضي التونسية.^(١٧) ومع

الذين يسقطون أثناء العمليات العسكرية، أمام الثوار، يجب أن يدفع ثمنه مئات السكان المدنيين من الجزائريين.^(١٩) ومما زاد الوضع خطورة، اشتداد سياسة القمع مع مطلع سنة ١٩٥٩ على إثر الشروع في تطبيق مخطط شال الجهني، حيث أصبحت المنطقة الواقعة بين فكي شال وموريس^(٢٠) مهددة أكثر من أي وقت مضى بالإبادة بعد تصاعد عمليات القصف العشوائي للقري وترحيل السكان، وتجميعهم في المحتشدات التي ارتفع عددها بارتفاع المرحلين من السكان الجزائريين^(٢١) في القاعدة الشرقية، الأمر الذي كان في نظر سلطات العدو إجراء ضروري من أجل التهدة. ولم تكن هذه المحتشدات^(٢٢) التي كانت تفتقر إلى أبسط شروط الصحة سوى وسيلة من وسائل الإبادة البطيئة، لما يلاقيه السكان يوميًا من معاناة، الجوع، والفقر، والجهل، والمرض، والتعذيب.

ثالثًا: وضعية اللاجئين الجزائريين الاجتماعية والصحية على الأراضي التونسية

وأمام إقدام السلطات الفرنسية على عملها للإنساني، بقصف القرى وتدمير المنازل، وحرق المحاصيل الزراعية، للفلاحين، اضطر سكان القاعدة الشرقية، خاصة منهم الشيوخ، والنساء، والأطفال، إلى النزوح نحو الحدود الجزائرية التونسية بموافقة جيش التحرير الوطني للتخفيف من آثار سياسة التجويع التي لجأت إليها سلطات العدو^(٢٣) وحول هذه الأوضاع يذكر المجاهد عليات متهني^(٢٤) أنه نتيجة القمع الاستعماري فر السكان من المنطقة المحرمة إلى الشريط الحدودي على الأراضي التونسية أين تم استقرارهم هناك^(٢٥) الأمر الذي طرح مشكلًا من أكبر المشاكل الاجتماعية، عندما تعلق الأمر بمأساة اللاجئين إلى كل من تونس، والمغرب، ولم تكن قضية اللاجئين الجزائريين الذين تدفقت جموعهم صوب الدولتين الشقيقتين، سوى حلقة جديد من مسلسل المعاناة التي أثقلت كاهل الثورة التحريرية، بعد أن بلغ الأمر غاية من الخطورة بتزايد أعدادهم^(٢٦) نتيجة لانعكاسات سياسة القمع والتجويع وعمليات الإبادة على الوضع الاجتماعي الذي عرف تقلبات خطيرة، خصوصًا بعد الشروع في تطبيق مخطط شال الجهني مع مطلع سنة ١٩٥٩.^(٢٧)

إن ذلك الوضع المتردي، انعكس بصورة مباشرة على المناطق الحدودية الشرقية التي عرفت سيولًا من اللاجئين الفارين من الإبادة، والأسر في مراكز التجميع والمحتشدات، حيث لم يكن وليدًا لسنة ١٩٥٩، بل كان في واقع الأمر قد عرف إرهابات مأساة اللاجئين الأولى منذ سنة ١٩٥٦، حيث تشير الإحصائيات المتوفرة بأن عملية الهروب نحو الحدود التونسية عرفت تزايدًا مطردًا ارتبط بتصاعد العمليات العسكرية منذ سنة

بالإدارة الفرنسية إلى تسييح تلك المدن بالأسلاك الشائكة لئلا تكون هدفًا لقنابل الطائرات، وذلك بعد عملية تجميع كل السكان الأوروبيين المتفرقين في مختلف الضيعات، والقرى والبعض القليل من الجزائريين في تلك المراكز، تمهيدًا لمرحلة الإبادة الجماعية لأغلبية السكان الجزائريين، وممتلكاتهم على هذه المساحة التي تعادل مساحة أربعة عمالات فرنسية.^(٢٨) وبهذه الإجراءات التمهيدية شهدت السياسة الاستعمارية طورًا جديدًا من أطوار حرب الإبادة الشاملة، حيث أصبحت معظم نواحي القاعدة الشرقية مهددة بالإبادة في "المنطقة المحرمة"، إذ تشير الأعداد التي جاءت في الإحصائيات الفرنسية الرسمية لسنة ١٩٥٤ إلى أن مجموع سكان تلك النواحي المهددة يقدر بـ ٣٤٤٩٨١ نسمة من الجزائريين^(٢٩) يتوزعون على عدة نواحي وأقسام على امتداد المنطقة المحرمة من الشمال نحو الجنوب على التراب الوطني بمحاذاة الحدود التونسية.^(٣٠)

لقد شرعت سلطات الاحتلال في تنفيذ الخطة التي اقترحتها شابان دالماس - CHARBAN DALMAS على المجلس الوزاري الفرنسي مع أواخر الشهر نفسه، وأعلنت عن جلاء سكان المنطقة المحرمة الجديدة الذي بلغ عددهم حسب إحصائياتها حوالي (٧٠) ألف نسمة، غير أن العدد الحقيقي لمجموع سكان هذه المنطقة يفوق (٣٠٠) ألف استنادًا إلى إحصائياتها الرسمية لسنة ١٩٥٤^(٣١) وصرح شابان دالماس في نفس الإطار بأنه يجب ترحيل السكان في ظرف لا يتعدى ثمان أيام، الأمر الذي يخفي في طياته عزم السلطات الفرنسية على إبادة أكثر من (٢٠٠) ألف جزائري من سكان هذه المنطقة.^(٣٢)

ثانيًا: بداية مأساة اللاجئين الجزائريين خلال الثورة التحريرية

وفي مشهد تراجيدي تم إجلاء سكان المنطقة المحرمة وسط الإرهاب والتعذيب والتنكيل، في خط يمتد من عنابة إلى نقرين تجاه القرية التونسية "تمغزت"، عندما تلقت القوات الفرنسية المرابطة في هذه المنطقة من التراب الوطني أوامر بسحق كل مظاهر الحياة البشرية،^(٣٣) الأمر الذي يثبت بعمق على أن الإرهاب الفرنسي ضد السكان هو جزء لا يتجزأ من السياسة الفرنسية في إطارها العام ويمارس بوعي وبتخطيط مسبق وأن التدمير المنظم للقري التي اشتبه على أنها ساعدت الثوار، وإفناء سكانها هما العمود الفقري للإرهاب الفرنسي الذي يكلف عددًا أكبر من الضحايا.^(٣٤) إن سياسة المسؤولية الجماعية التي تبنتها الإدارة الفرنسية، وحتى البرمجة نفسها في التوجه العام للمشروع الاستعماري، وظفت في عمليات ثأرية، وبكل "رسمية" تعتبر السلطات الاستعمارية أن كل قتيل أو قتلى، من جيش العدو

رابعاً: موقف قيادة الثورة التحريرية من قضية اللاجئين

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الدور الكبير الذي قامت به القاعدة الشرقية في الميدان الاجتماعي، إضافة إلى أدوار أخرى، تخص مهمتي النشاط العسكري، والدعم اللوجستيكي، وقد برز ذلك الدور بشكل خاص في التكفل بمجموعات اللاجئين على التراب التونسي، حيث همت قيادة القاعدة الشرقية فور استفحال الوضع المتدرج بتزايد أعداد اللاجئين بتشكيل "لجنة الشؤون الاجتماعية" سنة ١٩٥٧^(٢٥) التي قامت بإحصاء أعداد اللاجئين الوافدين من الداخل^(٢٦) والشروع في تحديد، وتعيين المناطق التي يتم فيها استقرارهم على التراب التونسي^(٢٧) لتسهيل عملية توزيع الخيام والمواد الغذائية والملابس، حيث يذكر المجاهد نوار زراد في هذا السياق، بأن تموين اللاجئين، كان يتم وفق نظام دقيق بواسطة فدائيين من جيش التحرير الوطني مختصين لهذه العملية، وأن تقسيم المؤن على اللاجئين يتم أيضًا بواسطة بطاقات تموينية، بحيث تأخذ كل عائلة نصيبها بما يتناسب مع عدد أفرادها.^(٢٨) كما قامت هذه اللجنة بتنظيم الحالة المدنية^(٢٩) والتكفل بالرعاية الصحية لمجموع اللاجئين الجزائريين، وبالخصوص الأطفال منهم الذين شكلوا نسبة 50%، وهم معرضين في كل الأحوال، ورغم كل الجهود، إلى الجوع، والبرد، والأوبئة، وخصوصاً إذا أدركنا تلك الوضعية السيئة للدولة المضيفة.^(٣٠)

وعلى الرغم من ذلك طلبت الحكومة التونسية من اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في شهر جوان ١٩٥٧، معالجة مشكلة اللاجئين على أراضيها، الأمر الذي وسع من مهام اللجنة الاجتماعية، حيث أصبحت تعمل بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي، الذي قام بتسليم المواد الغذائية والأغطية، والملابس والأدوية إلى الحكومة التونسية، وأشرفت هذه الأخيرة على توزيعها على جموع اللاجئين بالتنسيق مع لجنة الشؤون الاجتماعية.^(٣١) ويجب الإشارة إلى أن؛ دور "لجنة الشؤون الاجتماعية" لم يكن بمعزل عن الجهود الجبارة التي قدمها الهلال الأحمر الجزائري^(٣٢) في سبيل إغاثة هؤلاء اللاجئين في كل من تونس والمغرب، إذ قام بتأسيس المراكز الصحية، والإشراف عليها، وتزويدها بما تحتاجه، كما أنشأ مراكز بآريانة يتسع إلى (٤٠٠) لاجئ على الأراضي التونسية.^(٣٣) كما كان له الفضل بالتنسيق مع قيادة القاعدة الشرقية، عندما قامت لجنة الشؤون الاجتماعية بفتح مركز للتكوين في الميدان شبه طبي تحت إشراف بعض الأطباء الجزائريين من الهلال الأحمر الجزائري، وقد تخرج من هذا المركز العديد من الممرضين، والممرضات، تم توزيعهم لمباشرة مهامهم ضمن الفيلق التابعة لجيش التحرير

١٩٥٦، وقد بلغ عددهم ستون ألف في شهر أكتوبر ١٩٥٧، ثم قفز عددهم في شهر أكتوبر ١٩٥٨ إلى سبعين ألف لاجئ، وعرف خريف ١٩٥٩، طفرة كبيرة، فيما يتعلق بعدد اللاجئين، الذي سيرتفع بشكل مذهل، قدر بـ (١٥٠) ألف^(٣٤) الأمر الذي سيدق ناقوس الخطر بالنسبة لقيادة الثورة من جهة والمنظمات الإنسانية الدولية من جهة أخرى.^(٣٥)

وقد توافد العديد من هؤلاء اللاجئين على وجه الخصوص من قرى ودواوير مختلفة بالقاعدة الشرقية، وذلك باختلاف درجة تصاعد عمليات القمع والإبادة من منطقة لأخرى، وعن ظروف عملية النزوح التي لم تكن تخلو من الأخطار والمعاناة، يذكر المجاهد محمد حو في شهادته أن عملية النزوح كانت تتم بمساعدة كتائب جيش التحرير الوطني، وهي العملية نفسها التي تتم بها عملية حماية قوافل السلاح، وذلك من أجل حماية اللاجئين من الوقوع في قبضة العدو الذي كان يتحرك بصورة مستمرة على الخطوط المكهربة.^(٣٦) وينتهي وصول هؤلاء اللاجئين في صورة بائسة ومعاناة رحلة طويلة إلى الحدود التونسية الجزائرية، وعلى مسافة (٥٠٠) كلم انتشرت مجموعاتهم^(٣٧) في أقرب المدن والقرى في الأراضي التونسية، ومن أهم المخيمات التي أقاموا فيها نذكر مخيمات عين الدالية، وسيبلة، والقصرين، وتالة، وفريانة، وجملة بين القروان.^(٣٨)

ولم تكن إقامة هؤلاء اللاجئين على الأراضي التونسية تخلو من المعاناة بسبب الظروف الاجتماعية والصحية التي كانوا يعيشونها يوميًا، وعندما يزورهم المرء في مخيماتهم يجد معظم مساكنهم عبارة عن أكواخ تفتقر لأبسط شروط الصحة، الأمر الذي جعل حالة اللاجئين تزداد سوءًا يومًا بعد يوم، وخاصةً منهم الأطفال، الذين كان يتلقفهم الموت بسهولة، نتيجة سوء التغذية والافتقار لأبسط شروط الحياة.^(٣٩) وقد ارتبط تدهور حالة اللاجئين بتزايد أعدادهم نحو الحدود التونسية من سنة إلى أخرى حتى أصبحت وضعيتهم في مجملها مزرية للغاية، كما أشار إلى ذلك السيد لانت (LINDT) رئيس المفوضية العليا للأمم المتحدة حول وضعية اللاجئين في أوت ١٩٦٠، إلى أن هناك وضع سوء تغذية خاصة بالنسبة للأطفال الذين شكلوا نسبة ٥٠% من مجموع اللاجئين تليهم النساء بنسبة 35 % ثم الرجال بنسبة 15% الذين أغلبهم من المسنين والشيوخ.^(٤٠) لقد شكلت مأساة اللاجئين عبئًا من أكبر الأعباء الثقيلة، والمعقدة التي أثقلت كاهل الثورة التحريرية، الأمر الذي كان يفرض على قيادة جبهة التحرير الوطني مهمة التكفل بهم، بحكم ذلك الإرتباط العضوي مع الثورة، رغم الإمكانيات المحدودة في ظل ظروف الحرب الاستعمارية الشرسة التي عرفتها الجزائر حتى الاستقلال.

اللاجئين الجزائريين الذين بلغوا سن الرشد، وتدريبهم بطريقة عسكرية بهدف إدماجهم في صفوف جيش التحرير الوطني.^(٥٠) وفي السياق نفسه، يذكر المجاهد عمر مشري، أنه بعد تكوين هيئة الأركان العامة، قررت هذه الأخيرة إلحاق أبناء اللاجئين بجيش التحرير الوطني،^(٥١) ولعل ما يفسر هذه الإجراءات الجديدة التي قامت بها قيادة الثورة بعد إنشاء هيئة الأركان العامة، هي تلك المستجدات الجديدة التي أفرزتها السياسة الفرنسية بعد غلق الحدود الشرقية بإنشاء خط شال، مما أدى إلى انخفاض عدد عناصر جيش التحرير الوطني القادمين من الداخل، وهو ما جعل القيادة العليا للثورة تتجه نحو أبناء اللاجئين.^(٥٢)

خاتمة

رغم كل الجهود إلا أنها لم تتمكن من حجب حجم مأساة اللاجئين الجزائريين الذين كانوا يعيشون داخل خيام وسط ظروف جد مؤلمة، ومع ازدياد حدة المعارك في الداخل وبالخصوص على الخطوط المكهربة، أصبح عدد اللاجئين في تزايد وبصورة كبيرة، مما تعذر على قيادة الثورة وهيئاتها المحلية، وكذلك حكومتي تونس والمغرب، أن تلبي احتياجات هذه الأعداد الهائلة. ورغم مساهمات المنظمات الإنسانية الدولية، وفي مقدمتها الصليب والهلال الأحمر الدوليين في مد يد العون إلى جموع اللاجئين، غير أن ذلك لم يسد حاجياتهم، الأمر الذي أصبح يشكل مسألة إنسانية في تاريخ الثورة التحريرية، بعد أن دق ناقوس الخطر أصبح من الضروري أن تطرح مشكلة الجزائريين على المندوبية السامية للاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة،^(٥٣) التي أعلن رئيسها سنة ١٩٥٩ بأن مشكلة اللاجئين، من أهم القضايا التي تستدعي جهداً متواصلًا وعملاً منسقاً للتخفيف من حالة البؤس والخصاصة التي يتخبط فيها كل من غادر أرضها قهرًا.^(٥٤)

وخلاصة لما سبق، يمكن القول أنه بحكم الارتباط العضوي بين اللاجئين والثورة التحريرية بالنظر إلى الدور الذي لعبوه في مساندة ودعم جبهة التحرير الوطني، منذ اندلاع الثورة، فإن قضية هؤلاء لم تكن قضية لاجئين بالمعنى المتعارف عليه عالميًا، بل أصبحوا يمثلون قاعدة خلفية للثورة، التي استطاعت قيادتها في الخارج، وفي القاعدة الشرقية أن تكون منهم قاعدة بشرية قوية وهامة لدعم ومساندة العمل الثوري.^(٥٥)

الوطني بالقاعدة الشرقية، وكذلك على قري اللاجئين الجزائريين.^(٤٤)

أما بخصوص أبناء اللاجئين، عملت قيادة الثورة في القاعدة الشرقية على تجنيد مجموعة من المجاهدين المعطوبين لتدريس الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس، وأعطت هذه العملية نتائج إيجابية خصوصًا عندما عرفت انتشارًا عبر جميع القرى والمخيمات التي حددتها اللجنة سابق.^(٤٥) وفي الإطار نفسه، قامت القيادة العامة للقاعدة الشرقية بمبادرة من قيادة الثورة في تونس سنة ١٩٥٨، بإرسال عدد كبير من الشباب الجزائري من أبناء اللاجئين الحاملين لشهادة التعليم الثانوي أو ما يعادلها إلى الكليات العسكرية والجامعات المدنية التابعة للبلدان العربية الشقيقة، وشمل تعليمهم جميع الاختصاصات سواء منها العسكرية أو المدنية.^(٤٦) وفي الميدان التكويني السياسي والعسكري، فإنه تم فتح مركز تكويني في الأجهزة اللاسلكية سنة ١٩٥٩، خصص لأبناء اللاجئين تحت إشراف مختصين في هذا الميدان، وقد تخرج منه عدد كبير من الإطارات في ميدان الاتصالات اللاسلكية، الأمر الذي دعم فيالق، وكتائب القاعدة الشرقية للاتصال مع بعضها البعض، لتسهيل عملية التنسيق أثناء العمليات العسكرية.^(٤٧)

خامسًا: دور اللاجئين في الثورة التحريرية الجزائرية

لقد برز دور اللاجئين جليًا بمساهماتهم الكبيرة في الثورة التحريرية رغم معاناتهم اليومية خارج بلدهم، منذ توافد المجموعات الأولى على الحدود التونسية، إذ يذكر المجاهد محمد حو في هذا السياق بأن قيادة القاعدة قامت بوضع نواحي في كل مركز، وهذه النواحي تتشكل في هيكلتها على غرار النواحي المعمول بها في التراب الوطني، إضافة إلى الخلايا، وذلك من طبرقة إلى فج حسين، وقد تجند كل من بلغ سنة التجنيد.^(٤٨) وبالموازاة مع مهمة القاعدة الشرقية، في عملية تجنيد هؤلاء اللاجئين المتواجدين عبر التراب التونسي في أقرب النقاط من الحدود الشرقية للقاعدة قام أيضًا نظام جبهة التحرير الوطني في تونس بالعملية نفسها، حيث يذكر المجاهد الطيب الثعالبي بأن نظام جبهة التحرير الوطني في تونس، كان يقوم باختيار العناصر القادرة على حمل السلاح ثم يحولون إلى المراكز العسكرية من أجل التدريب، لدمجهم في صفوف الجيش، ويمكن القول أن المنظمة هي التي غزت جيش الحدود بنسبة كبيرة من قواته، وكان هذا العمل يتم بالتنسيق مع قيادة الحدود في الشرق.^(٤٩)

ومع بداية ١٩٦٠ قامت لجنة الشؤون الاجتماعية في القاعدة الشرقية بالتجنيد الإجباري لأبناء اللاجئين المتواجدين على الأراضي التونسية بالقرب من الحدود بناء على القرار الذي أصدرته القيادة العامة للثورة، الذي نص على تجنيد جميع أبناء

الهوامش:

- بوشقوف، سدارته، وللمزيد من التفاصيل حول النواحي الأخرى التابعة للولاية الأولى، انظر: "النواحي المهدة بالإبادة في المنطقة المحرمة الجديدة"، جريدة المجاهد، عدد ١٩، ١ مارس ١٩٥٨، ص ١٢.
- (١٥) في حالة ما إذا ما أضفنا هذا العدد، المعدل السنوي لزيادة السكان وهو (2 %) يصبح سكان هذه المنطقة لا يقلون عن (٣٦٥) ألف نسمة، انظر: **طور جديد في حرب الإبادة**، مصدر سابق، ص ١٢.
- (١٦) بعد الاطلاع عن الرقم الحقيقي لعدد سكان هذه المنطقة فإنه يستحيل إجلائهم في مدة ثمان أيام، ولنفرض أيضاً أن مجموع اللاجئين إلى تونس والذين قتلوا في عمليات القمع والإرهاب يقدر بـ ١٠٠ ألف، فيبقى هناك (٢٦٥) ألفاً من الجزائريين معرضين للإبادة المطلقة في المنطقة المحرمة.
- (١٧) **ثلاث قصص عن أعمال الإبادة في الجزائر**، جريدة المجاهد، عدد ٢٠، ١٥ مارس ١٩٥٨، ص ٦.
- (١٨) في تقرير ألقاه النائب (بير كلوسترمان) الذي شغل منصباً أعلى في سلاح الطيران الفرنسي في الجزائر، صرح أمام البرلمان الفرنسي حول تدمير القرى « إنني مضطر لأقوال بعض المناطق بوجه "الفلاكا"، لذلك يجب عليّ تدمير كل القرى التي لا أستطيع البقاء فيها، فواجبي الأول هو الحفاظ على أرواح الجنود الذين أتحمّل مسؤوليتهم»، انظر: إيفه بريستير، مرجع سابق، ص ٢٩٥ - ٢٩٦.
- (١٩) إيفه بريستير، مرجع سابق، ص ٢٩٧.
- (٢٠) أصبحت المنطقة المحصورة بين خطي (موريس وشال) محرمة ويتراوح عرضها بين ٥٠ و ١٠٠ كلم، يعيش سكانها في قرى أو في محتشدات وتجمعات أقامها العدو بعد ترحيل السكان من أماكن مختلفة، أما المنطقة التي تقع شرق خط شال، والتي تمتد من شرق أم الطبول إلى قرون عائشة (بوحجار) على مسافة تقدر بين ١٠٠ كلم طولاً و ٤٠ كلم عرضاً بمحاذاة الحدود التونسية، أصبحت محرمة، بعد أن أقام فيها جيش التحرير الوطني، مراكز عسكرية في كل من عين الدراهم، والزيتونة، انظر: عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص ٧٢.
- (٢١) بلقاسم النعيمي، **الثورة الجزائرية، أدوارها الرئيسية**، مجلة الشباب الجزائري، عدد ١١، أبريل ١٩٦٢، ص ١٠. وقد صرح دولوفري لجريدة لوموند في ١٤ أبريل ١٩٥٩ بأنه اتخذ قراراً بمراقبة شخصية لعمليات تجميع السكان في المحتشدات، لكن في مارس ١٩٦٠ بلغ عدد المعتقلين مليونين أي ربع السكان في الجزائر، بينما اعترف دولوفري بأنهم لا يتجاوزون مليون وربع في ندوة صحفية في مارس ١٩٦١، انظر: ALGERIAN REPUBLIC, MINISTRY INFORMATION GENOCID IN ALGERIA, THE RESET LEMENT CAMPS, OCTOBRE 1960, P 14.
- (٢٢) من أهم المحتشدات التي أقامها العدو بالقاعدة الشرقية، في إطار سياسة الإبادة الجماعية (المنطقة المحرمة)، نذكر: بوتلجة، عين العسل، رمل السوق، الزيتونة، أم الطبول، بوحجار، انظر: **محافظة الطارف، الملتقى الجهوي للقاعدة الشرقية (1959 - 1962)**، الطارف، - 17 16 أبريل 1987، ص ٢٢.
- (٢٣) فتحي الديب، **عبد الناصر والثور الجزائرية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص ٢٢.
- (٢٤) من مواليد سنة ١٩٣٥ ببلدية العيون، انخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني سنة ١٩٥٧، والتحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة ١٩٥٩ برتبة رقيب، انظر: علي العياشي، **"مجاهدة العدو في الحدود الشرقية"**، العددان ٨ / ٨٩، نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٨، ص ٤٣.

- (١) شكل من أشكال السياسة الاستعمارية الفرنسية، طبقت في حربها بالهند الصينية، وكان أول قرار يقضي بوجود منطقة محرمة في الجزائر بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥٤، انظر: **"المناطق المحرمة بدأت منذ بداية الثورة"**، جريدة المجاهد، عدد ٢٠، ١٥ مارس ١٩٥٨، ص ٥. وتجدر الإشارة إلى أن الأوراس، أنشأت فيها أول منطقة محرمة، في التاريخ المذكور أعلاه، وقدر عدد سكان الأوراس آنذاك بـ ٢٠٠ ألف نسمة، فرضت عليهم السلطات الفرنسية عن طريق مناشير، مغادرة المنطقة والتوجه إلى مناطق معينة في ظرف لا يتعدى ثلاث أيام، ولم يستجيب لهذا الأمر سوى عدد ضئيل من السكان، أغلبهم عجزه وأطفال، انظر: عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، الجزء الثالث، دار البعث، قسنطينة ١٩٩١، ص ١٠.
- (٢) نفسه، ص ١٠٩.
- (٣) نفسه، ص ١٠، وفي هذا السياق صرح الجنرال موريس شال لأحد مقربيه "لم أت إلى الجزائر ومعني مخطط مجهز... ولا يمكن البتة أن نقول بأن هناك مخطط يدعى مخطط شال لأن الحرب تعتبر تطور مستمرا"، انظر: بلقاسم آيت حمو. **"حقائق عن مخطط شال.. نحو عملية جومال"**، مجلة أول نوفمبر، عدد 19، نوفمبر 1984، ص ٥٣.
- (٤) عمار قليل، المصدر السابق، ص ١٢.
- (٥) بلقاسم آيت حمو، مرجع سابق، ص ٥٣.
- (٦) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ١٩٩٦، ص ٢٢٤.
- (٧) إيفه بريستير، **في الجزائر يتكلم السلاح**، ترجمة عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص ١٦٥.
- (٨) حول تدمير القرى وتعذيب السكان، « يوضح الجنرال ماسو، بأن الظروف الموضوعية تحتم على جيشنا في الجزائر اعتماد هذه الأساليب الضرورية التي يجدها ضميرنا مقبولة معنوياً»، انظر: إيفه بريستير، مرجع سابق، ص 296، فإذا كانت تلك هي الحقيقة، لماذا يدعي الجنرال صالان في مذكراته فيما يتعلق بساقية سيدي يوسف، بأن الجيش الفرنسي دمر 90 % من الأسلحة المضادة للطيران التي كانت بحوزة الثوار، ولم يحدث أي تدمير للمساكن في المدينة؟ انظر: RAOUL SALAN, memoires. presses de la cité. paris 1972. p 258.
- (٩) يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص ٢٢٥.
- (١٠) إن المناطق المحرمة ليست استراتيجية جديدة في حرب الجزائر، لكن الجديد في هذه المنطقة هو أن سلطات العدو عازمت على إبادة المنطقة بأتم معنى الكلمة، وبذلك أقامت فرنسا دليلاً قاطعاً على عدم مراعاتها لقوانين الحرب التي تضمنتها اتفاقيات جنيف في ١٢ أوت ١٩٤٩، وبهذه الإجراءات التي تتنافى مع القيم الإنسانية فإن فرنسا تدوس على قوانين الحرب صراحة، انظر: **"طور جديد في حرب الإبادة"**، جريدة المجاهد، عدد ١٩، ١ مارس ١٩٥٨، ص ١٢.
- (١١) يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص ٢٢٦.
- (١٢) **طور جديد في حرب الإبادة**، مصدر سابق، ص ١٢.
- (١٣) إن الإحصائيات الفرنسية المذكورة أعلاه لسنة ١٩٥٤ يجب أن تضاف إليها نسبة (6 %) أي المعدل العادي لزيادة السكان.
- (١٤) ومن النواحي التابعة للقاعدة الشرقية التي أصبحت مهددة بالإبادة في المنطقة الجديدة نذكر: القالة، قسم من ناحية عنابة، سوق أهراس،

(٣٥) تألفت هذه اللجنة من جبهة وجيش التحرير الوطني، وقد شكلت خصيصًا للتكفل الاجتماعي لمجموع اللاجئين الفارين من التراب الوطني إلى الشريط الحدودي، انظر: إبراهيم العسكري، **لمحات من مسيرة الثورة الجزائرية، ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص ٣٢٩.

(٣٦) تمت عملية إحصاء اللاجئين على التراب التونسي بالتنسيق مع الهلال الأحمر الجزائري، واستفاد هؤلاء اللاجئين من بطاقات خاصة تعرف ببطاقة اللاجئين.

(٣٧) من أهم المناطق التي حددتها لجنة الشؤون الاجتماعية على الأراضي التونسية، هناك: عين السلطان، ووادي بغلة، والفروحة، وكهف السنور، التي تحولت لاحقًا إلى قرى بسيطة بنيت بسواعد هؤلاء اللاجئين بمساعدة أفراد جيش التحرير الوطني، التابع للقاعدة الشرقية، انظر: إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص ٣٢٩.

(٣٨) **شهادة المجاهد نوار زراد** لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٨، ص ٤٣.

(٣٩) عملت هذه اللجنة على تنظيم الحياة الاجتماعية لهؤلاء اللاجئين، من خلال تسجيل المواليد والوفيات، كما سنت نظامًا يضبط الحياة الزوجية، والعقود، والطلاق، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام، ما هو إلا امتداد للنظام المعمول به في التراب الوطني، بناءً على نصوص قرارات مؤتمر الصومام ١٩٥٦.

(٤٠) إن ما يفسر أيضا استمرار تلك الوضعية المزرية لجموع اللاجئين الذين قدر عددهم بـ ١٥٠ ألف، هو استقرارهم في بلد صغير، وفقير مثل تونس، التي بلغ عدد العاطلين عن العمل فيها ٤٠٠ ألف من أصل 3,5 مليون نسمة، انظر: **مأساة اللاجئين، فضيحة الإنسانية**، مصدر سابق، ص ٨.

(41) EDWIGE FASSIER, OP.CIT, P 1

وأيضًا: إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص ٢٢٩ - ٢٣٠، وتجدر الإشارة إلى أن التونسيين المقيمين على الحدود، كانوا يتمتعون بالدعم نفسه الذي MOHAMED GUENTARI, , ORGANISATION POLITICO - ADMINISTRATIVE ET MILITAIRE DE LA REVOLUTION, . T.II , OPU, ALGER, 1994.P713.

(٤٢) أنشأ الهلال الأحمر الجزائري في ٨ جانفي ١٩٥٧ في طنجة، ثم حول مقره إلى تونس، ويمكن القول أنه كان نتيجة حتمية للأوضاع التي كان يعيشها الشعب الجزائري بسبب الإبادة الجماعية للسكان، انظر: FROUK BENATIA, OP.CIT. P 81، وأيضا: عمار قليل، الجزء الأول، المصدر السابق، ص ٣٦٠.

(٤٣) نفسه، ص ٣٦٠.

(٤٤) إبراهيم العسكري، المصدر السابق. ص ٣٣٣، وزيادة عن الأعمال التي قام بها الهلال الأحمر الجزائري لإغاثة اللاجئين في العلاج والإسعاف، وتوفير الأدوية، كان له أيضًا اتصال بالهلال والصليب الأحمر الدوليين، لفائدة هؤلاء اللاجئين من أبناء الثورة، واستطاع أيضًا الحصول على لائحة لصالح اللاجئين في نوفمبر ١٩٥٧، على إثر انعقاد المؤتمر التاسع عشر الدولي لهيئة الصليب الأحمر بدلهي الجديدة، انظر: عمار قليل، المصدر السابق، ص ٣٦٠.

(٤٥) إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(٤٦) إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص ٣٣٣.

(٤٧) نفسه، ص ٣٣٠، وفي الوقت نفسه قامت القاعدة سنة ١٩٥٧، بإنشاء ورشة خياطة الألبسة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني.

(٢٥) نفسه، ص ٤٢.

(٢٦) عرفت قضية اللاجئين تجاوبا كبيرا في العالم إذ اعتبرت الفترة الممتدة من ٢٨ جوان ١٩٥٩ إلى نهاية جوان ١٩٦٠، كسنة عالمية للاجئين، وتزامن ذلك مع اشتداد وقع الحرب الطاحنة على السكان المدنيين في الجزائر، انظر:

FRANK BRIDAL, LES 150,000 REFUGES ALGERIENS DE TUNISIE, LA TRIBUNE GENEVE, 10 - 11 OCTOBRE 1959. P 1.

(٢٧) استنادًا إلى برنامج ضمان المعونة الغذائية التي قامت به رابطة جمعيات الصليب الأحمر في مساعيها لدى هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٥٩ فإن عدد اللاجئين الإجمالي قُدر بحوالي ٢٩٠ ألف لاجئ في كل من تونس والمغرب. انظر:

EDWIGE FASSIER, PLUS DE 50,000 PETITS ALGERIEN ATTENDENT VOTRE SOCOURS, LATRIBUNE SUISSE, 10.OCTOBRE 1959, P 1.

وفي مذكرة رفعتها جبهة التحرير الوطني إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن طريق ممثلها في نيويورك السيد شندري أن خمس سنوات من الصراع بين الشعب الجزائري وفرنسا قُتل أكثر من ٥٠٠ ألف ضحية من المدنيين، وسجن ١٠٠ ألف شخص في المحتشدات، وفر ٣٠٠ ألف لاجئ إلى الدول المجاورة (تونس والمغرب)، انظر:

ALGERIEN REPUBLIC, IN THE WORK CITED, P28.

(٢٨) **مأساة اللاجئين، فضيحة الإنسانية**، جريدة المجاهد، عدد ٥٥، ١٦ نوفمبر ١٩٥٩، ص ٨، وأيضا:

FRANK BDIDAL, OP.CIT. P1

(٢٩) إن مشكل اللاجئين دفع بحكومتي تونس والمغرب إلى تحمل ممارسة كل أشكال الضغط والتشيط مع ما تمليه السلطات الفرنسية لإنهاء الحرب، إضافة إلى أن تضخم مشكلة اللاجئين الجزائريين، سيشكل عبئا كبيرا على عاتق قيادة الثورة، مما يحد من قدراتها المالية والمادية للتفرغ كلية الواجب القتالي، انظر: فتحي الديب، مصدر سابق، ص ٣٦٥.

(٣٠) **شهادة المجاهد محمد حو**، لمجلة أول نوفمبر، عدد ٩٨-٩٩، نوفمبر، ديسمبر ١٩٨٨، ص ٤٣. ويضيف المجاهد عمار شمام (شكاي) في السياق نفسه، أنه لولم تكن الكتائب التابعة للقاعدة الشرقية، لما استطاع الأفراد والعائلات (اللاجئين) العبور نحو الحدود التونسية، انظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني لثاني لتاريخ الثورة، الجزء الثاني، المجلد الثالث، **نادي الصنوبر**، ٨-١٠ ماي ١٩٨٤، ص ٢٧.

(31) EDWIGE FASSIER, LES ENFANTS REFUGES ALGERIENS, LA TRIBUNE SUISSE, N° 49, 03 DECEMBRE 1960, P 1.

أما في المغرب تم تجميعهم في منطقة وجدة من بينهم ١٠ آلاف، اختاروا الجنوب في منطقة تافيلالت الشبه الصحراوية.

(٣٢) **ثلاثة قصص عن أعمال الإبادة في الجزائر**، جريدة المجاهد، عدد ٢٠، السبت ١٥ مارس ١٩٥٨، ص ٧ - ٦، وأيضا: عمار قليل المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٣٣) **"اللاجئون هل يفكر فيهم أحد"**، جريدة المجاهد، عدد ٣٦، ٦ فيفري ١٩٥٩، ص ٢، وأيضا: محمد الأخضر السائحي، **نوفمبر، الصوت والصدى** (الموسوعة التاريخية للشباب)، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر ١٩٨٥، ص ٨٥.

(34) EDWIGE FAESSIER, OP.CIT, P.1.

وأيضا: **مأساة اللاجئين، فضيحة الإنسانية**، مصدر سابق، ص ٨.

(٤٨) شهادة المجاهد محمد حو لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٨، ص ٤٣.

(٤٩) علي العياشي، نظام جبهة التحرير الوطني في تونس (حوار مع المجاهد الطيب الثعالبي)، مجلة أول نوفمبر، عدد ٩٣ - ٩٤، ماي - جوان ١٩٨٨، ص ٤٧.

(٥٠) إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص ٣٣٠.
 (٥١) خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج٣. المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام. الجزائر. ١٩٨٦، ص ٣٩.
 (٥٢) من أبرز المراكز العسكرية التي خصصت لتدريب أبناء اللاجئين نذكر: حمام السبالة، قرب باجة، مركز قرب الحلفاية قرب الكاف، الزيتونة قرب غار الدماء، مزرعة بني PENY المعروفة بمزرعة موسى نسبة إلى موسى لحو سنية ... الخ. انظر:

MOHAMED GUENTARI, OP.CIT. P 717

(٥٣) "ما وصل إلى اللاجئين من إعانات"، جريدة المجاهد، العدد ٤٢، ١٨ ماي ١٩٥٩، ص ٢. لقد أقرت هيئة الأمم المتحدة، يوم ٦ نوفمبر ١٩٥٨، مشروع قرار تقدم به المنجي سليم نائب تونس والفيلاي نائب المغرب لدى هيئة الأمم يتضمن حث المندوب السامي للشؤون الاجتماعية على الإسراع بمساعدة اللاجئين بكيفية ناجعة، وقد حاز القرار على أغلبية ٥٢ صوتاً مقابل صوتين هما: فرنسا وجنوب إفريقيا، وامتناع ١٥ دولة عن التصويت، انظر: عمار قليل، الجزء الثالث، المصدر السابق، ص ١٦.

(٥٤) ما وصل إلى اللاجئين من إعانات، مصدر سابق، ص ٢.
 (٥٥) محمود الواعي، مهام جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية من ١٩ مارس إلى ٢٦ سبتمبر في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في لأوراس، المرحلة الانتقالية للثورة من ١٩ مارس ١٩٦٢ إلى سبتمبر ١٩٦٢، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ١٩٩٥، ص ٢٠٣. ويذكر المجاهد خليفة الجنيدي في هذا السياق أن غالبية جيش الحدود هم من اللاجئين، انظر: خليفة الجنيدي، المصدر السابق، ص ٤٢.